

طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية

شوقي بورقية، أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر

مخلص

نسعى من خلال هذه الورقة إلى التعريف بالمعايير الأساسية التي تعتمد عليها طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك وكيف يمكن أن نستفيد منها في تقييم أداء المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى محاولة إبراز نقاط الاختلاف الموجودة في المصارف الإسلامية في هذه المعايير والمتمثلة أساسا في كفاية رأس المال ونوعية الأصول ونوعية الإدارة وإدارة الربحية ودرجة السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق.

Abstract

We seek through this paper identify the basic criteria of CAMELS in evaluating the performance of banks and how we can benefit from them in evaluating the performance of Islamic banks, as well as to highlight the points of difference in the Islamic banks in these standards, represented mainly in the capital adequacy, asset quality, quality management, profitability management, the degree of liquidity and the sensitivity to market risk.

تمهيد

تفرض البنوك الإسلامية وجودها يوما بعد يوم على الساحة المصرفية، رغم حداثة نشأتها التي لم تتعدى نصف قرن، ورغم التحديات والعقبات والمنافسة القوية المفروضة من البنوك التقليدية، حيث يصل عددها اليوم إلى أكثر من 460 مؤسسة مالية إسلامية وبمعدل نمو يتجاوز 15%، كل هذه المؤشرات والأرقام تستدعي منا الوقوف أمام هذه التجربة والتمحيص في نقاط القوة ومحاولة تعزيزها ونقاط الضعف والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، وذلك من خلال تقييم أدائها بالاعتماد على كل الوسائل والأدوات والطرق الحديثة والمتطورة، ولعل لأهم الطرق المعروفة في تقييم الأداء في الأدبيات المصرفية، ما يعرف بطريقة CAMELS.

من خلال هذا الطرح نتضح إشكالية هذا البحث من خلال الأسئلة التالية:

مخبر تطوير أسواق رؤوس الأموال الجزائرية في ظل العولمة..... LEMAC

- كيف يتم تقييم أداء البنوك بطريقة CAMELS ؟
- ما مدى ملاءة هذه الطريقة لتقييم أداء البنوك الإسلامية؟
- ما مدى توافق كفاية رأس المال المقترحة من طرف لجنة بازل 2 مع البنوك الإسلامية؟

انطلاقا من الهدف الرئيسي للبحث والمتمثل في التعريف بطريقة CAMELS وكيف يمكن أن نستفيد منها في تقييم أداء البنوك الإسلامية، فإن المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج المقارن اللذين يعتبران أكثر تناسبا مع طبيعة الموضوع.

ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى العناصر التالية:

- أولا- طريقة CAMELS: تعريفها، نشأتها، تطورها؛
- ثانيا- عناصر طريقة CAMELS؛
- ثالثا- مدى ملاءة طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية.
- أولا- طريقة CAMELS: تعريفها، نشأتها، تطورها

1- تعريف طريقة CAMELS:

تتمثل طريقة CAMELS في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه⁽¹⁾، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال ستة مؤشرات تتمثل أساسا في العناصر التالية⁽²⁾:

Capital Adequacy	كفاية رأس المال
Asset Quality	جودة الأصول
Management Quality	جودة الإدارة
Earning Management	إدارة الربحية
Liquidity Position	درجة السيولة
Sensitivity to Market Risk	الحساسية اتجاه مخاطر السوق

حيث يرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر والحرف A لجودة المتوجات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها بينما يرمز الحرف M للإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي، أما حرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال والحرف L يرمز لقياس سلامة السيولة ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة وأخيرا الحرف S الذي يرمز لحساسية المصرف اتجاه مخاطر السوق⁽³⁾.

2- نشأة وتطور طريقة CAMELS

بدأ استخدام طريقة CAMELS في بداية عام 1980م من طرف البنك الفدرالي الأمريكي، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر (EWS)، وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها منذ عام 1929م، ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعاً، كما أثبتت الدراسات أيضاً مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار، ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل⁽⁴⁾، ورأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية⁽⁵⁾.

3- كيفية استخدام معيار CAMELS في قياس أداء الفروع وتصنيفها

تم تطوير معيار CAMELS بإدخال بعض التعديلات عليه بجعله أكثر كفاءة لخدمة الدور الرقابي للبنك المركزي باستنباط نموذج يساعد المصارف المركزية على عمل تقييم وتصنيف داخلي لفروعها العاملة وقياس مستوى كفاءة أداء فروعها الداخلية المالي بدلا من الاعتماد فقط على الربحية كمعيار لقياس أداء الفروع، وذلك عملاً بمبدأ الرقابة الذاتية التي تسعى البنوك لتفعيله وفقاً لمعايير لجنة بازل الثانية حتى يقوم

كل مصرف بتقييم نفسه بنفسه ويقف على حقيقة موقفه المالي قبل أن يتم تقييمه بواسطة البنك المركزي. ويتم تصنيف البنوك كما يلي:

تتراوح درجات التصنيف ما بين التصنيف 1 وهو الأفضل إلى التصنيف 5 وهو الأسوأ كالآتي:

جدول رقم 01: تصنيف البنوك حسب طريقة CAMELS

التصنيف رقم 1	قوي
التصنيف رقم 2	مرضي
التصنيف رقم 3	معقول
التصنيف رقم 4	هامشي (خطر).
التصنيف رقم 5	غير مرضي

Source: Kramo N'guessan ; op. cit ; p. 7.

حيث تتوزع درجات التصنيف بالتساوي على العناصر الستة المكونة للمعيار المذكور، ويعتمد التصنيف على تقييم 44 مؤشرا منها 10 مؤشرات رقمية في شكل نسب ومعايير مالية بالإضافة إلى 34 مؤشرا نوعيا تؤخذ جميعا في الحسبان بغرض الوصول إلى التصنيف النهائي لكل مصرف، ويتم التصنيف لكل مجموعة متشابهة من المصارف ولكل مصرف على حدة وفق المجموعة التي ينتمي إليها.

4- مميزات معيار CAMELS

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار CAMELS في النقاط التالية⁽⁶⁾:

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد.
- توحيد أسلوب كتابة التقارير.
- اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية.
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها.

- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقياً لكل مصرف على حدة ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسياً لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.

5- عيوب وانتقادات طريقة CAMELS

يمكن تلخيص أهم عيوب طريقة CAMELS في النقاط التالية(7):

- أعطى المعيار أوزاناً ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، وحتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضاً قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه.

- يعتمد المعيار على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافاً ملحوظاً من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.

- يعتمد المعيار على قياس الأداء استناداً على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقاً لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

ثانياً- عناصر طريقة CAMELS

1- كفاية رأس المال

1-1 مفهوم كفاية رأس المال

يوضح مفهوم كفاية رأس المال العلاقة بين مصادر رأس مال المصرف والمخاطر المحيطة به بموجودات المصرف، وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة المصرف، حيث يمكن تعريف درجة الملاءة في البنك بأنها احتمال إعسار البنك، حيث كلما انخفض احتمال الإعسار ارتفعت درجة الملاءة(8)، أما قياس الملاءة فإن الجهات الرقابية اعتمدت بداية نسبة الرافعة المالية التي تقيس نسبة رأس المال إلى الموجودات لقياس الملاءة، ثم جاءت مقررات لجنة بازل عام 1988م واعتبرت أن هذه النسبة لا

تقيس الملاءة كونها لا تميز بين موجودات البنك تبعا لدرجة المخاطرة، وقد أخذت بعين الاعتبار الدور الذي يلعبه رأس المال في تحمل الخسائر وأموال المودعين⁽⁹⁾.

وقد ميز رأس المال إلى شريحتين: رأس المال الأساسي ورأس المال الثانوي، كما قسمت أصول البنك بناء على مقدار التباين في المخاطرة إلى أربع فئات رئيسية، حيث أعطيت لكل فئة منها أوزانا ترجيحية حسب درجة مخاطر الأصول. ويعبر عن نسبة كفاية رأس المال (بازل 1) بنسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة المرجحة.

لكن بعد التطبيق لمعيار بازل 1 ظهرت فيه بعض نقاط الضعف أبرزها⁽¹⁰⁾:

- أعطي من خلال هذا المعيار وزن ترجيحي للالتزامات القطاع الخاص تجاه البنوك (100%) باستثناء القروض العقارية، وقد طالب المعيار البنوك بالاحتفاظ برأس مال بنسبة (8%) من هذه الالتزامات وقد نتج عن ذلك عدم التمييز بين البنوك وفقا لدرجة مخاطرتها؛

- قيام العديد من البنوك بنقل الأصول ذات المخاطر المنخفضة إلى خارج الميزانية من خلال التوريق الذي هو تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع درجة مخاطرة الجزء المتبقي من أصول البنك؛

- لم يأخذ المعيار القديم بعين الاعتبار المخاطر التشغيلية⁽¹¹⁾، والتي تعني احتمالية الخسارة الناجمة عن عدم كفاءة العمليات الداخلية، ومع التطورات التكنولوجية الراهنة زادت حدة وأهمية هذا النوع من المخاطر.

وبناء على ما سبق فإن لجنة بازل قامت في عام 1999م بتقديم معيار جديد لكفاية رأس المال بهدف تعزيز سلامة ومتانة النظام المالي والمصرفي العالمي وتعزيز التنافسية بين مؤسسات الجهاز المصرفي وتغطية أشمل للمخاطر التي تواجه البنوك، حيث سمي هذا المعيار بمعيار بازل 2.

2-1 الأسس التي يستند إليه معيار بازل 2

يقوم معيار بازل 2 على ثلاث ركائز أساسية تمثلت في النقاط التالية:

1-2-1 متطلبات دنيا لرأس المال

تختلف الاتفاقية بازل 2 عن اتفاقية بازل 1 في تعريفها لمفهوم الأصول المرجحة بأوزان أخطارها، وذلك عن طريق تعديل طرق قياس وحساب هذه الأصول وتستهدف طرق القياس الجديدة دعم وتطوير قدرات البنوك على تقييم المخاطر، حيث تقوم هذه

الركيزة على عنصرين أساسيين هما: إدخال بعض التعديلات على أساليب قياس مخاطر الائتمان واستحداث أسلوب جديد مباشر للتعامل مع مخاطر التشغيل، وذلك بجانب مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ، وفي هذا السياق تقدم الاتفاقية الجديدة ثلاث طرق بديلة لقياس كل من مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل⁽¹²⁾، مما يسمح للبنوك والجهات الرقابية باختيار أفضل الأساليب التي تلائم درجة تطور العمليات المصرفية والبنية المؤسسية للأسواق المالية⁽¹³⁾.

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \text{رأس المال} / \text{المخاطر الائتمانية} + \text{المخاطر السوقية} + \text{المخاطر التشغيلية}$$

1-2-2- مراجعة السلطات الرقابية

تتم المراجعة من خلال تحديد وزن ترجيحي للمخاطر يعتمد على مدخلات يقوم بإعدادها البنك، ويتطلب هذا الأمر مراجعة السلطات الرقابية للتأكد من توفر متطلبات القياس على مستوى البنك أو مؤسسة التصنيف الائتماني، ومراجعة دقة القياس وإمكانية الاعتماد عليه، إضافة إلى الإجراءات التي ينبغي إتباعها عند تراجع الملاءة.

1-2-3 انضباط السوق أو الشفافية المالية

يولي معيار بازل 2 أهمية كبيرة لمراقبة السوق من خلال الشفافية التامة للإفصاح عن البيانات والمعلومات ومستوى الملاءة والأساليب المستخدمة لإدارة المخاطر، حيث تساعد البنوك والمراقبين على إدارة المخاطر ودعم استقرارها، إلى جانب تلافي إغراق السوق بالمعلومات التي يصعب تحليلها أو استخدامها في التعرف على الحجم الفعلي للمخاطر التي تواجه البنوك، وقد يلجأ المراقبون للعديد من الطرق القانونية لإلزام البنوك بإتباع متطلبات الإفصاح، ومنها على سبيل المثال إلزامها بنشر المعلومات في تقارير تكون متاحة للعامة، ويعتمد مدى التزام البنوك بمثل هذه المتطلبات على السلطة القانونية للمراقبين.

2- جودة الأصول

يتم تحليل جودة الأصول من خلال نوعية محفظة الأوراق المالية والتي تقاس من خلال مؤشرين هما المحفظة ذات المخاطر وسياسة التخلي عن الديون، وكذلك نظام ترتيب محفظة الأوراق المالية والذي يتضمن تحليل الميزانية وتقييم سياسة البنك في تقييم مستوى مخاطر المحفظة، وأخيرا الأصول الثابتة حيث تبين جودة الأصول مستوى مخاطر القروض والاستثمارات والأصول الثابتة وكذلك العمليات خارج الميزانية، وبالتالي من المفروض أن يكون للبنك القدرة على تعريف وقياس ومراقبة المخاطر، وذلك لتقييم جودة الأصول مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى المؤنات للمدينين المشكوك فيهم⁽¹⁴⁾، بالإضافة إلى معايير أخرى تتمثل فيما يلي:

- ❖ سمعة المؤسسة؛
- ❖ الإستراتيجية المتبعة؛
- ❖ حجم العمليات المحققة من طرف المؤسسة المالية؛
- ❖ انضباط واحترام إجراءات تسيير القروض وإدارة مخاطرها؛
- ❖ نوعية محفظة القروض والاستثمارات؛
- ❖ نوعية نظام الإدارة ونظام المراقبة الداخلي.

3- جودة الإدارة

حيث يتضمن هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية تتمثل أساسا في: الحوكمة، الموارد البشرية، الإجراءات، المراقبة، التدقيق ونظام المعلومات والتخطيط الإستراتيجي وبالتالي يتم تقييم جودة إدارة البنك من خلال المعايير التالية:

- الحوكمة: حيث يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرونة.
- الموارد البشرية: وبشكل المعيار الثاني الذي يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية تقدم نصائح وتوجيهات وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين، وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين، وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الأداء.
- عملية المراقبة والتدقيق: حيث يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى المنظمة، وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية.

- نظام المعلومات: والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب

- التخطيط الاستراتيجي: والذي يحدد ما إذا كانت المؤسسة قد طورت منهاجاً متكاملاً للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثه.

4- إدارة الربحية

حيث يتم تقييم الكفاءة المالية للبنوك من خلال مجموع النسب والمؤشرات، ولعل أهم هذه النسب استعمالاً هي نسب المردودية من معدل العائد على مجموع الأصول، ومعدل العائد على الأموال الخاصة، حيث يمكن أن يحدد معيار الربحية هدفين أساسيين يتمثلان في مستوى قيمة النتائج وتطوراتها وكذلك نوعية ودقة هذه النتائج.

وبالتالي يمكن تقييم نتائج البنك بدلالة الأبعاد التالية:

- القدرة على توليد الأرباح⁽¹⁵⁾ غير الموزعة؛
- مستوى الاستقرار في النتائج؛
- مستوى تكاليف النشاطات؛
- مستوى فعالية نظام الموازنة التقديرية ونظام الإعلام في المؤسسة؛
- مستوى إدارة نشاطات الصرف والفوائد.

5- إدارة السيولة

1-5 مفهوم وطبيعة السيولة في البنوك

تعتبر السيولة في البنك من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في المقارنة بين البنوك، حيث تمثل السيولة أهم وسائل وقاية البنك من مخاطر الإفلاس من خلال قدرته على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري، وتمتاز البنوك بهذه الخاصية دون غيرها من المؤسسات لأنها لا تستطيع أن تؤجل صرف شيك مسحوب عليها، أو تأجيل تسديد ديعة مستحقة الدفع، كما أنها لا تستطيع مطالبة المدينين بسداد ما عليهم من قروض وتمويلات لم يحن آجال استحقاقها بعد، بالإضافة إلى ذلك يصعب توقع

حجم وتوقيت حركة الأموال من وإلى البنك، الأمر الذي يشكل صعوبة كبيرة أمام إدارة البنك.

ويمكن تعريف السيولة بشكل عام على أنها القدرة على تحويل الأصول إلى نقد بشكل سريع ودون تحقيق خسارة⁽¹⁶⁾، أما السيولة في البنك فيمكن تعريفها على أنها قدرة البنك على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية احتياجات الممولين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بفائدة مرتفعة.

5-2 العوامل المحددة لنسبة السيولة في البنوك

- طبيعة الموارد في البنك واستخدامات الأموال لديه ومدد وتواريخ استحقاقاتها.
- مدى ثقل الودائع، إذ إن نسبة كبيرة من الودائع المسحوبة من بنك ما تذهب إلى الإيداع في بنك آخر.
- الاحتفاظ بكميات كبيرة من الأوراق المالية وأثر ذلك على عائد المحفظة.
- نسبة رأس المال إلى الاستثمارات الخطرة ومدى استعداد إدارة البنك لتحمل المخاطر.
- الحالة الاقتصادية السائدة، فإذا كانت حالة انكماش فيفضل الاحتفاظ بدرجة عالية من السيولة، وذلك خوفاً من عدم إمكانية تسديد الزبائن مستحقاتهم، وأما إذا كانت حالة رواج فإن الطلب سيزداد على الأموال وبالتالي يقوم البنك بتمويل المؤسسات والأفراد الأمر الذي يؤدي حتماً إلى انخفاض كمية السيولة في البنك.
- وتقاس نسبة السيولة بنسبة التوظيف إلى الودائع، أي مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء وهي نسبة التوظيف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة البنك في تلبية القروض الإضافية ويفضل أن تقاس السيولة بنسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إلى الودائع.

6- الحساسية اتجاه مخاطر السوق

بالنسبة للمؤسسات المصرفية تتعلق الحساسية بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية، حيث تخضع هذه الأدوات لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع، وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياساً إحصائياً موحداً يقيس جميع هذه المخاطر وهو

مقياس VAR والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، ويمكن تقييم درجة حساسية البنوك من خلال الأبعاد التالية:

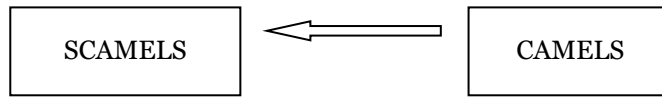
- حساسية المؤسسات المالية لمخاطر السوق؛
- قدرة مديري المؤسسات المالية على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر السوق؛
- مدى تعقد مخاطر العمليات غير المغطاة.

ثالثاً- مدى ملائمة طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية

1- إضافة عنصر السلامة الشرعية: Shariaa Compliant

يعد معيار السلامة الشرعية أهم ما يميز المصرفية الإسلامية عن المصرفية التقليدية، حيث يعد إضفاء المشروعية على كافة التعاملات سواء من جانب الموارد أو الاستخدامات الهدف الأول الذي تسعى إلى تحقيقه المصرفية الإسلامية، كما أن المتعاملين مع المصارف الإسلامية يركزون بشكل كبير على هذا المعيار، بحيث يعتبرونه المعيار رقم واحد في المفاضلة بين البنوك الإسلامية، وأساس الثقة المتبادلة بين البنك وعملائه.

وعلى هذا الأساس يمكن إضافة عنصر سابع لعناصر طريقة CAMELS يتمثل في عنصر السلامة الشرعية (S)، وبالتالي يمكن أن تصبح الطريقة يرمز لها ب SCAMELS.



1-1 مؤشرات الأداء المتعلقة بالسلامة الشرعية

ترتبط سلامة المعاملات المصرفية الإسلامية من الجانب الشرعي ارتباطاً وثيقاً بهيئات الرقابة الشرعية وذلك من خلال الرقابة الفاعلة والفعالة على ما يقوم به المصرف من معاملات، وكما هو بالنسبة لباقي عناصر تقييم الأداء من كفاية رأس المال أصول وسيولة وربحية ... فإن العديد من الباحثين ومن بينهم الدكتور رفيق يونس المصري

يرون ضرورة تطبيق مجموعة من المعايير يتم على أساسها تقييم أداء هيئات الرقابة الشرعية والتي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم (02) معايير تقييم هيئات الرقابة الشرعية

المعيار	المعنى
1/ معيار المشروعية الحقيقية	يجب أن تكون الفتوى شرعية حقيقية وليست حيلة من الحيل لتسهيل عمل المصرف
2/ معيار الكفاءة (كفاءة المعاملات)	يجب أن لا تكون الفتاوى ذات تكلفة عالية بحيث تنقص من كفاءة البنك وتنافسيته
3/ معيار القبول لدى الجمهور	أن تكون الفتوى مقبولة لدى الجمهور الذي يحاول دائما أن يقارن بين المنتجات التقليدية والإسلامية
4/ معيار الأجر على الفتوى والاستقلالية	من باب عدم جواز الأجر على الفتوى فيفترض أن يكون أجر المفتي من عند هيئة مستقلة
5/ معيار المصادقية	يعني أن يكون لهيئة الرقابة الشرعية مصداقية وسمعة طيبة لدى الجمهور

المصدر: رفيق يونس المصري، اختبار الفتاوى المالية، هل المشكلة في الفتوى أم في التطبيق؟، حوار الأربعاء في 2007/10/24، مركز النشر العلمي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ص: 19- 26.

2- كفاية رأس المال المقترحة ومدى توافقها مع طبيعة البنوك الإسلامية

نعلم أن طبيعة موجودات ومطلوبات المصارف الإسلامية وخصائصها الوظيفية تختلف كثيرا عن طبيعة موجودات ومطلوبات المصارف التقليدية، الأمر الذي ينشأ عند عدم ملاءمة منهجية حساب نسبة كفاية رأس المال التي أقرتها لجنة بازل بشكلها الحالي للتطبيق على المصارف الإسلامية⁽¹⁷⁾.

وتتمثل المشكلة الأساسية هنا في أن منهجية بازل في إطار تحديد المخاطر المتعلقة برأس المال لم تتعاطى مع أهم بنود المطلوبات في البنوك الإسلامية، وهي ودائع حسابات الاستثمار، والتي لا تعتبر ضمن بنود رأس المال المشارك في المخاطر، ولا تعتبر في الوقت نفسه ضمن بنود المطلوبات بالمعنى المتعارف عليه في البنوك التقليدية، والتي لا تتحمل المصارف الإسلامية أصلا عنها أية مخاطر، حيث أن هذه

الودائع تشارك في تحمل مخاطر الاستثمار التي يقوم بها المصرف، لذلك فإن العديد من المشكلات تظهر في سياق تطبيق هذه المنهجية ويتمثل بعضها في تحديد مكونات رأس المال الذي يتحمل المخاطر (بسط النسبة) والأخرى تتعلق بتحديد الموجودات المرجحة بالمخاطر (مقام النسبة) (18)، هذا ولما كانت ودائع حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية تعتبر أهم مصدر من مصادر أموالها إلى جانب الحسابات الجارية وحقوق المساهمين، وان طبيعة هذه الودائع وعلاقتها برأس مال المصرف مختلفة تماما عن طبيعة الودائع في البنوك التقليدية لأن العلاقة بين المصرف والمودع في المصرف الإسلامي علاقة مضاربة، بينما تعتبر الوديعة في البنك التقليدي بمثابة قرض يلتزم المصرف بسداده بغض النظر عن نتائج أعماله، ومن هنا يثار السؤال التالي ما هي المخاطر التي يتعرض لها رأس مال المصرف الإسلامي نتيجة قبوله التعامل بودائع حسابات الاستثمار؟

إن ودائع حسابات الاستثمار في المصرف الإسلامي تتعرض إلى عدة مخاطر تنشأ عن إدارة تلك الحسابات، وقد يؤثر بعضها سلبا على رأس المال، وقد أشارت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المصرفية الإسلامية إلى هذا الموضوع حيث حددت هذه المخاطر في نوعين:

- مخاطر ائتمانية

- مخاطر تجارية منقولة

ولعله من المفيد مناقشة هذه المخاطر ومدى تأثيرها على رأس مال المصرف الإسلامي بغرض الوصول إلى تشكيل مقام النسبة اللازمة لحساب كفاية رأس المال:

1-2 المخاطر التجارية المنقولة (19)

تقوم العلاقة بين المصرف الإسلامي وأصحاب ودائع الاستثمار على فقه عقد المضاربة والتي تجعل أن يكون العائد لأصحاب هذه الحسابات متغيرا ويعتمد على نتائج الاستثمار ويمكن أن يكون هذه العائد سالبا في حالة الخسارة، ولكن قد يجد المصرف نفسه وتحت ضغوط تجارية بحكم المنافسة في السوق مضطرا إلى دفع معدل عائد واف لأصحاب الودائع أعلى من معدل العائد الذي يدفعه بموجب الشروط التعاقدية الواردة في عقد المضاربة متنازلا في هذه الحالة عن جزء من حصته في الربح، وإلا

ربما سيواجه المصرف حالة عمليات سحب مفاجئة من قبل المودعين في حالة الشعور بوجود انخفاض ملموس في العائد أو تعرض تلك الودائع إلى خطر الخسارة.

وعليه فانه طبقا لتعريف الملاءة وأثرها على إعمار البنك فان الخسائر التي قد تتعرض إليها ودائع حسابات الاستثمار ، تنتقل مخاطرها بفعل تلك الاعتبارات إلى رأس مال المصرف نفسه، وبالتالي يكون لها آثار إضافية واضحة على جزء من الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من تلك الحسابات والتي يشملها مقام احتساب النسبة.

2-2 المخاطر التشغيلية

أو ما يسمى بالمخاطر الائتمانية، والمتعلقة بمخالفة البنك لنصوص عقد وديعة الاستثمار أو ارتكابه مخالفة أو تقصير أو إهمال في إدارة الأموال المودعة لديه ، وبالتالي فان البنك يتحمل المسؤولية عن تلك الخسائر، الأمر الذي يدعو إلى تضمين مقام النسبة بعضا من الموجودات المرجحة بالمخاطر الممولة من ودائع حسابات الاستثمار (20).

وبناء على ما سبق ولأغراض التطبيق في مواجهه كل من المخاطر التجارية المنقولة والمخاطر التشغيلية، فقد قررت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أن تكون النسبة التي تدرج في مقام معادلة احتساب كفاية رأس المال (50%) من قيمة حسابات الاستثمار.

وفيما يتعلق بأثر كل من المخاطر المنقولة والمخاطر التشغيلية على عناصر البسط أيضا، فإنهما بحكم تعريفهما مخاطر تتحملهما أموال المساهمين (البنك) ، وليس حسابات ودائع ، وبالتالي فإنه بإتباع منهجية بازل فلا يجوز أن يضاف أي جزء من حسابات الاستثمار إلى بسط النسبة، فرأس المال المصرفي هو الذي يقدم الحماية لتلك الحسابات، في مواجهة هذه المخاطر، وإذا تم النظر إلى هذه الحسابات على أنها شبيهة بمكونات الشريحة الثانية لرأس المال الدين الثانوي حتى تصبح مؤهلة لإدراجها ضمن مكونات رأس المال، فان الشرط الذي وضعته بازل هو أن لا تقل مدة استحقاق هذا الدين عن خمس سنوات، وهذا الأمر غير متحقق عمليا في المصارف الإسلامية فمعظم حسابات ودائع الاستثمار يقل مدة استحقاقها عن خمس سنوات، وبالتالي لا مبرر لإدراج ودائع حسابات الاستثمار ضمن تشكيل بسط النسبة.

وبالتالي يكون احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقا لما اقترحتة لجنة كفاية رأس المال المنبثقة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عام 1999 كما يلي:

نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية = رأس المال المدفوع والاحتياطيات + احتياطيات مخاطر الاستثمار + احتياطيات إعادة التقييم / (الأصول الخطرة المرجحة الممولة من رأس المال + المطلوبات باستثناء حسابات الاستثمار المشتركة) + 50% من حسابات الاستثمار المخصص.

هذا ولما كانت مقررات لجنة بازل كما سبق عرضه ، قد جاءت في الأصل لتقييم الدور الذي يمكن أن يتحمله رأس المال المصرفي، في مواجهة الخسارة وحماية أموال المودعين من خلال إعطاء أوزان ترجيحية لفئات الأصول تعكس درجات التباين في المخاطر التي تتعرض لها ، حيث أعطت أوزانا ترجيحية وبالتالي فان نسبة هذا المعيار هي:

3-2- نسبة كفاية رأس المال في بعض البنوك الإسلامية

رأس المال/ الأصول المرجحة بالمخاطر $\leq 8\%$

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02) نسبة كفاية رأس المال في بعض البنوك الإسلامية: 2000-2008

السنة	البنك	بنك الراجحي	بنك الجزيرة	بنك أبو ظبي الإسلامي
2000	27.00%	16%	37.17%	
2001	24.50%	19%	38.27%	
2002	25.90%	23.60%	31.86%	
2003	24.40%	15.10%	24.70%	
2004	18.80%	21.51%	21.40%	
2005	18.20%	25.40%	14.10%	
2006	25.30%	40.09%	12.20%	
2007	23.60%	32.55%	16.73%	
2008	14.60%	19.34%	11.84%	

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى التقارير السنوية للبنوك.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الثلاثة كانت أكبر من (8%) وهذا يعني أن بنك الراجحي والجزيرة وأبوظبي الإسلامي لديهم ملاءة جيدة، ونلاحظ أن هناك انخفاضا في نسبة كفاية رأس المال على العموم، وهذا راجع إلى تغيير طريقة حساب النسبة حيث بعدما كانت هذه البنوك تطبق معيار بازل 1، أصبحت تطبق النسبة المقترحة من طرف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المرتكزة أساسا على معيار بازل 2.

الخاتمة

من خلال هذه الورقة خلصنا إلى مجموعة من النتائج يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- تتضمن طريقة CAMELS عناصر فنية ومالية وإدارية يمكن من خلالها تقييم أداء المصرف من جميع الجوانب، مع العلم أنها تنطبق على المصارف الإسلامية كما في البنوك التقليدية ولكن مع الفارق في الطبيعة المختلفة للتوظيفات المصرفية في

المصارف الإسلامية، وطبيعة الودائع، والعلاقة مع المودعين وباقي المعاملات الأخرى، ورغم هذه الاختلافات فإن المصارف الإسلامية معنية بتطبيق أدوات رقابية جديدة ومتطورة تسهم في الكشف المبكر عن الانحرافات وتحديد مسبباتها والتنبيه إلى أوجه القصور والأخطاء قبل وقوعها.

- يمكن إضافة معيار سابع لتقييم أداء المصارف الإسلامية والمتمثل في معيار السلامة الشرعية وبالتالي تصبح الطريقة تسمى SCAMELS.

- ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.

- إن عملية تحليل كفاية رأس المال تهدف إلى قياس قدرة البنوك على مواجهة التزاماتها في الأجل المحددة وكذلك تهدف إلى تبيان مدى قدرة البنك على تغطية المخاطر المحتملة من خلال رأس المال والمؤونات المكونة.

- تمثلت أبرز التعديلات التي جاءت في معيار بازل 2 في إضافة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وإجراء تعديلات جوهرية على مخاطر الائتمان، وقد تمثلت أهم الملامح الأساسية التي أقرتها لجنة بازل 2 ليس فقط في قياس المخاطر المذكورة، وإنما في تطبيق نماذج متطورة لقياس المخاطر، مع توفر مجموعة من البدائل لقياس كل نوع من أنواع المخاطر التي قد يتعرض إليها البنك، مع إعطاء أهمية بالغة للإفصاح عن الطرق المستخدمة وأساليب قياسها بالإضافة إلى موافقة السلطات الرقابية على ذلك لإعطائها الصلاحية الكاملة في مراجعة دقة هذه النماذج والتأكد من فاعليتها في تقييم المخاطر.

الهوامش

(1) تشكل البيانات المالية القاعده الأساسية للتحليل الكمي بطريقة CAMELS حيث يجب أن توفر البنوك الوثائق المالية والمحاسبية تكون مراجعة ومدققة للسنوات الثلاث الأخيرة، بالإضافة إلى الوثائق الأخرى التي توفر معلومات على البرامج المستقبلية وكذلك تطورات البنك.

- (2) طارق عبدا لعال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001م، ص 103.
- (3) Kramo N'guessan, Rapport de mission sur l'analyse financière des risques des banques et des pays dans les marchés émergents, New York, 4-10 décembre 2004; p. 5.
- (4) هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار CAMELS للجمهور ما بين المؤيد والمعارض، فهناك من يرى أنها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور ومن ثم يتخذ قراره على بيئة من الأمر طالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى فشله وانهيائه ككل.
- (5) Gunter Capelle-Blancard, Thierry Chauveau, l'apport de modèles quantitatifs à la supervision bancaire en Europe, Revue Française d'Economie, Vol 19, N1, 2004, p. 78.
- (6) عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، مجلة جامعة أسيوط، مصر، 2008م، ص 8.
- (7) Anne-Claude CREUSOT ; Présentation de l'outil d'évaluation des performances CAMEL, BIM, N138, Novembre 2001, pp: 2-4
- (8) Alan Greenspan, The Role of Capital in Optimal Banking supervision and regulations, Economic Review, N10, 1998, p. 25.
- (9) ماهر الشيخ حسن، قياس ملاء البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلام، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دون تاريخ، ص 9.
- (10) Jean-Marc Figuet, quelques implications stratégiques des accords de Ball 2, article publié sous un livre titre: management de la banque, risques, relation, organisation, coordination par Éric Lamarque, Pearson éducation, France, 2005, p. 42.
- (11) تعرف مخاطر التشغيل طبقا للإطار الجديد لاتفاقية بازل 2 على أنها الخسائر التي قد تنشأ عن استخدام نظم تشغيل داخلية غير مناسبة، أو عدم كفاءة العنصر البشري، أو وجود ظروف خارجية غير مواتية.
- (12) بالنسبة لمخاطر الائتمان تقترح الاتفاقية ثلاثة أساليب لقياس هذا النوع من المخاطر وهي:

- الأسلوب القياسي Standardized Approach
 - أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي Foundation Internal Ratings Based Approach
 - أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم Advenced Internal Ratings Approach
- أما بالنسبة لمخاطر التشغيل فتتفرح أيضا الاتفاقية ثلاثة أساليب وهي:
- أسلوب المؤشر الأساسي Basic Indicator Approach
 - الأسلوب القياسي Standardized Approach
 - أساليب القياس المتقدمة Advenced Measurement Approches

(13) Jean-Marc Figuet, op.cit; p. 42.

(14) Anne-Claude CREUSOT; pp: 105-106.

(15) يعرف الربح بأنه الفرق بين الإيرادات والتكاليف، ويعرف أيضا على أنه الزيادة في العائد الناشئة عن المخاطرة، ويعرف الربح في النظام الإسلامي على أنه عوائد عناصر الإنتاج والتي تتمثل في الأرض ورأس المال والعمل، فعنصر العمل يمكن أن يحصل على أجر محدد أو يأخذ حصة معلومة من الربح أو الناتج كما في المضاربة والمزارعة والمساقاة، وتحصل الأرض على إيجار أو حصة من الناتج، أما عائد رأس المال فهو الربح وليس الفائدة الربوية، أي يمكن تعريف الربح على أنه المبلغ المتبقي للمؤسسة بعد دفع عوائد عناصر الإنتاج التي تشترك في العملية الإنتاجية على أساس تعاقدية كالأجور والفائدة والربح، بالإضافة إلى الالتزامات الأخرى كالضرائب وأقساط الاهتلاك.

(16) للسيولة بعدان: يتمثل البعد الأول في الوقت الذي تتطلبه عملية تحويل الأصل إلى نقدية إذ كلما قصر ذلك الوقت زادت درجة سيولة ذلك الأصل، ويتمثل البعد الثاني في درجة التأكد التي ترتبط بعملية التحويل أي درجة التأكد من السعر الذي سوف تتم بموجبه عملية تحويل أصل إلى نقدية ولا تترتب عليه خسارة معتبرة للمؤسسة.

(17) إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان، الأردن، رسالة دكتوراه منشورة، 2008م، ص 124.

(18) Hennie Van Greuninig, Zemir Iqbal, risk analysis for Islamic banks, the world bank, Washington, D.C. 2008, p. 224.

(19) تهاني محمود محمد الزعابي، تطوير نموذج احتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008م، ص 85.

(20) المرجع السابق، 2008م، ص ص: 85- 86.

المراجع

أولا: باللغة العربية

- إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه منشورة، دار النفائس، عمان - الأردن، 2008م.
- طارق عبدا لعال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية "تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2001م.
- رفيق يونس المصري، اختبار الفتاوى المالية، هل المشكلة في الفتوى أم في التطبيق؟، حوار الأربعاء في 2007/10/24، مركز النشر العلمي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز 2008.
- عبد النبي إسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية الفائدة، مجلة جامعة أسبوط جمهورية مصر العربية، 2008م، ص 8.
- ماهر الشيخ حسن، قياس ملاء البنوك الإسلامية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دون تاريخ.
- تهاني محمود محمد الزعابي، تطوير نموذج احتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

ثانياً: باللغة الإنجليزية

- Alan Greenspan, The Role of Capital in Optimal Banking Supervision and regulations, Economic Review, N: 10, 1998.
- Hennie Van Greuninig, Zemir Iqbal, Risk Analysis for Islamic Banks, the World Bank, Washington, D.C.2008.

ثالثاً: باللغة الفرنسية

- Anne-Claude CREUSOT ; Présentation de l'outil d'évaluation des performances CAMEL ; BIM n° 138, novembre 2001.

Gunter Capelle-blancard ; Thierry Chauveau, l'apport de modèles quantitatifs à la supervision bancaire en Europe, Revue Française d'Economie ,Vol 19,N° :1, 2004.

Jean-Marc Figuet, quelques implications stratégiques des accords de Ball 2, article publié sous un livre de titre : management de la banque, risques, relation, organisation, coordination par Éric Lamarque, Pearson éducation, France, 2005.

Kramo N'guessan, rapport de mission sur l'analyse financière des risques des banques et des pays dans les marchés émergents, New York, 4-10 décembre 2004.